الأمم المتحدة: المنظور الإفريقي

الصادق الفقيه*

ملخص: تتناول الدراسة الحالية موضوع الأمم المتحدة من المنظور الأفريقي، وترى أن المنظور الإفريقي للأمم المتحدة ليس إيجابيًّا كلّه. إذ لها نصيبها العادل من البداية غير السارة الملطخة بالتجارب الاستعمارية، والنهب المستمر لموارد القارة. علاوة على ذلك، فإن وجهات النظر القوية بين المثقفين والناشطين والسياسيين الأفارقة على حد سواء، هي أن المنظمة الدولية تخدم مصالح القوى الغربية. لذلك، يجب على الأمم المتحدة -إذا أرادت تحسين صورة علاقاتها في المستقبل- أن تعيد معايرة مسألة التمثيل في مجلس الأمن، مع منح إفريقيا حق النقض الدائم، ومعاملتها بوصفها صاحبة مصلحة حقيقية وشريكة متساوية في المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الأمم المتحدة، المنظور الأفريقي، مجلس الأمن.

*جامعة سكاريا، تركيا

The United Nations: The African Perspective

ELSADIG ELFAQIH*

ORCID NO : 0009-0007-0800-5729

*Sakarya University, Türkiye.

ABSTRACT: *The current study addresses the issue of the UN from the African perspective, and finds that the African perspective on the UN is not entirely positive. It has its fair share of unpleasant beginnings stained by colonial experiences and the constant plunder of the continent's resources. Moreover, strong views among African intellectuals, activists and politicians alike are that the international organization serves the interests of Western powers. Therefore, if the UN wants to improve the image of its relations in the future, it must recalibrate the issue of representation in the Security Council, giving Africa permanent veto power, and treating it as an equal partner.*

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
79 - 94

Keywords: *Africa, United Nations, African perspective, Security Council.*

DOI:10.36360/1560-012-004-006

المقدمة:

واجهت الأمم المتحدة منذ تأسيسها مشكلات معقدة في كيفية تمثيل القارة الإفريقية، وكان في مقدمتها مسألة الاستعمار، إذ كانت الدول الأوروبية المستعمرة تترأس عمليات صنع القرار في المؤسسة العالمية المنشأة حديثًا، في وقت كان الأفارقة يكافحون فيه من أجل حمل الأمم المتحدة على الوفاء بالتزامات الانتداب، وتمهيد الطريق لتمتعهم بحريتهم، والحصول على دولهم ذات السيادة، وتحديد نظام حكمهم، وممارسة حقوقهم في نهاية المطاف في اختيار القادة الذين يقبلونهم ويحترمونهم. وقد جرى التعبير عن هذه التطلعات في الدعوات الأولى لقادة حركات التحرر الإفريقية، ونص عليها ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، وهو ما تُرجِم في مطالب مكافحة الهيمنة الاستعمارية.

وكذلك اتّخذ المجلس الدولي لدعم حركات التحرر قرارًا آخر عام 1961 بتشكيل لجنةٍ خاصة لدراسة أوضاع المناطق التي لم تتمتع بحريتها واستقلالها. ويتعلق السياق نفسه بالنضال ضد الاستعمار والنضال من أجل الحرية في عصر التحرير المضطرب.

في السنوات الأخيرة، يرى الأفارقة أن القوى الدولية تنغمس مرة أخرى في منافسة شرسة على الموارد الشحيحة في القارة الإفريقية للحفاظ على رفاهية مواطنيها وتعظيمها. في هذا المقال، سنلقي نظرة سريعة على تاريخ العلاقات بين الأمم المتحدة وإفريقيا بشأن قضايا محددة تتعلق بحل النزاعات وبناء السلام، والمساعدة في التنمية والقضاء على الفقر، ومعالجة مشكلات الهجرة غير الشرعية، والأهم من ذلك كله؛ حقّ القارة في التمثيل الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

1 - نظرة إلى التاريخ:

نص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح في القرار رقم 1514 الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة بتاريخ 14 ديسمبر 1960- على ضرورة منح الاستقلال للدول المستعمَرة، وتحرير الشعوب المضطهدة، فضلاً عن التركيز على مشكلات التنمية والأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية، وسائر المشكلات الموروثة من الحقبة الاستعمارية. ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتخذ منذ البداية موقفًا ثوريًّا أو جذريًّا في مسألة إنهاء الاستعمار؛ بسبب القيود التي فرضتها عصبة الأمم التي أسست نظام الوصاية والإشراف والتفويض، لتمييز الوضع القانوني للمستعمرات التي كانت تحت الدول التي تعرضت للهزيمة في الحرب العالمية الأولى عن بقية المستعمرات الأخرى. رغم أن ميثاق الأمم المتحدة خصص ثلاثة فصول من نصه لمعالجة قضايا

التحرير والاستقلال. ولذلك، وعلى الرغم من النواقص الكثيرة التي شابت هذا الميثاق، إلا أنه شكل خطوةً متقدمةً إلى الأمام، مقارنةً بالموقف الذي اتخذته عصبة الأمم من ناحيتين أساسيتين:

الأولى: لم يميز ميثاق الأمم المتحدة بين المستعمرات التي يجب أن تخضع للوصاية، واعتبر جميع الأراضي التي تخضع لهذا النظام مرشحة للاستقلال، أو الحكم الذاتي على الأقل، خلال فترةٍ معينة.

الثانية: أن إدراج إعلان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن أحكام الميثاق؛ يسبغ عليها طابع مبادئ القانون الدولي العام وقيمته، ومن ثم تمنح المستعمرات الأخرى التي كانت تحت سيطرة الأمم المنتصرة في الحرب، الوضع القانوني الدولي لأول مرة.

كان موقف ميثاق الأمم المتحدة من قضية الاستعمار أكثر تقدمًا من موقف عصبة الأمم، لكنه لم يكن كافيًا ليتحول إلى موقفٍ مناهضٍ للاستعمار، أو رافضٍ للاستعمار بشكلٍ صريح من حيث المبدأ، وذلك بسببِ الصعوبة التي واجهتها الجمعية العامة منذ البدايةً في فرض سيطرتها على الدول المستعمرة، وتمكين الشعوب المستعمرة من ممارسة حقها الطبيعي في تقرير المصير. وقد دفع إنهاء الاستعمار الأمم المتحدة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات واستخدام عدة آلياتٍ للوصول إلى هذا الهدف، من دون إجراء تعديلٍ على الميثاق، وهو ما عُدّ إنجازًا حقيقيًّا. ولهذا السبب سُمِّي عام 1960 عام «القارة الإفريقية». علاوةً على ذلك، قدّم الاتحاد السوفييتي مشروع قرارٍ إلى الجمعية العامة يدعو فيه إلى التصفية الكاملة والنهائية للاستعمار. وقد قوبل مشروع القرار بحماسٍ كبير، واعتمدته الجمعية العامة في الأول من ديسمبر 1960 بأغلبيةٍ ساحقة، وصدر علىً شكلِ إعلانٍ يدعو إلى منح الاستقلال لجميع الدول والشعوب المستعمرة.

من ناحيةٍ أخرى، اتخذ المجلس الدولي لدعم حركات التحرر قرارًا آخر عام 1961 بتشكيل لجنةٍ خاصةٍ لدراسة أوضاع المناطق التي لم تتمتع بحريتها واستقلالها. وقد جرى رفع تقريرٍ بهذا الخصوص إلى الجمعية العامة بشأن القرار رقم 1541 وإعلان حقوق الإنسان. وكان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في 25 مايو 1963، والتوافق بين مبادئها وأهدافها ومبادئ المنظمة الدولية- خطوةً أخرى مهمةً للتنسيق بين المنظمتين لتحقيق استقلال وسيادة الدول الإفريقية، وتندرج كذلك، في سياق النضال ضد الاستعمار والتحرر. وبعد فترةٍ وجيزة، نالت العديد من الدول الإفريقية استقلالها، وتم قبول 15 دولةً في عضوية الأمم المتحدة، وتتابعت هذه العملية حتى وصل عددها إلى 54 دولةً، حتى اليوم.

2 - تغيير الحالة:

أُسِّست الأمم المتحدة قبل أكثر من سبعة عقود، عندما كان العدد الأكبر من الدول الإفريقية تحت الاستعمار الأوروبي، ولم تكن تتمتع بالسيادة والحرية التي تمكنها من تحقيق شروط العضوية. واستغرق انضمام بعض الدول الإفريقية إليها نحو عقدٍ من الزمان. ففي وقت صياغة ميثاق الأمم المتحدة، لم تكن تتمتع بالاستقلال سوى أربع دول إفريقية، هي: مصر، وإثيوبيا، وليبيريا، وجنوب إفريقيا.

ومع بدء عمليات إنهاء الاستعمار خلال الستينيات، بدأ وضع إفريقيا في الأمم المتحدة يتغير، وأصبحت الدول المستقلة حديثًا أعضاء في المجتمع الدولي، وتمكنت من استخدام المنظمة العالمية منصة للتعبير عن مصالحها، وإثارة القضايا ذات الصلة، مثل التنمية الاقتصادية، وإنهاء الاستعمار الكامل، وسرعان ما خططت البلدان الإفريقية خطوتها الكبرى لتأسيس أكبر تجمع إقليميٍّ للأمم المتحدة، وأصبحت تشكل ما يزيد عن ربع مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لكن حجم المجموعة لم يُترجَم تلقائيًّا إلى قدرتها على اتخاذ مواقف وقراراتٍ استباقيّةٍ وموحدة. وبينما كان الهدف منها خدمة المصالح ومعالجة القضايا والتعبير عن الطموحات- لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات أبدًا، وبدلاً من تنسيق مواقفها والتحدث بصوتٍ واحد، أصبحت الانقسامات هي القاعدة، وشكلت تحدّيًا مستمرًّا للدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة. وهكذا تطورت العلاقات تدريجيًّا، على مدار هذه العقود، من خلال جهود مختلفة، تراوحت فيها أدوار الأمم المتحدة نفسها بين المشاركة الإيجابية في بعض الأحيان، والأقل إيجابية، أو السلبية في بعض القضايا الحاسمة التي تهمّ إفريقيا.

وعلى الرغم من أن هذه القضايا كانت تبدو من الخارج بوصفها قضايا تهيمن عليها الجهود المبذولة لتسوية الصراعات داخل القارة، فإن الأمم المتحدة بدت مترددةً في استخدام الاعتماد أو الدبلوماسية الوقائية. ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن الأمم المتحدة أخفقت في توفير بعثات حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية، والتدخل العسكري، في حالات نادرة، لكنه يعني أن الوقت في أغلب الأحيان قد فات، من أجل تأمين عمليات الإغاثة الإنسانية والتدخل الإنساني، كما حدث في رواندا ودارفور في الأعوام الأخيرة، وتحول إلى الجانب الإيجابي بتوسيع الأمم المتحدة مهمتها لتشمل عمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وإسباغ الشرعية على الدول المستقلة.

وتباينت هذه الأدوار بشكل كبير على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني الذي شكل الجزء الأكبر من الجهود الجماعية. وبسبب عوامل كثيرة، سواء كانت تتعلق بالحقائق الناشئة للدول الإفريقية المستقلة حديثًا، أم الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة في أداء مهامها- لقيت بعض قرارات النيات الحسنة النجاح، وتعرض بعضها الآخر للإخفاق. إنّ الأمم المتحدة اكتسبت مصداقيةً مع انضمام الدول المستقلة حديثًا إليها. وكانت التوقعات عاليةً لرؤية أسهام حاسم للأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في هذه البلدان وقيادتها نحو التنمية، لكنها خذلت هذه الدول، واتُّهِمَت في بعض الحالات مثل أنغولا بتسليم أسلحة لجوناس سافيمبي برحلات جوية لَلأمم المتحدة، الأمر الذي أثار انتقاداتٍ لاذعةً وإشارات استفهامٍ كثيرةً حول جدوى مثل هذه المهام في الدول الإفريقية.

> **تشكل البلدان الإفريقية أكبر تجمع إقليمي في الأمم المتحدة مع أكثر من ربع مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة**

3 - العلاقات المتناقضة:

من المؤكد أن الأفارقة ليسوا وحدهم الذين يرون أوجه القصور في العلاقات الحالية التي تشوبها الكثير من التناقضات التي تصل في بعض الأحيان إلى اتهامات بالإهمال، ناهيك عن التآمر، بين إفريقيا والأمم المتحدة، بل انتقدت هذه العلاقات أيضًا منظمة غربية حسنة السمعة، مثل فريدريش إيبرت غير الربحية FES. وقد وصفت مؤسسة فريدريش إيبرت هذه العلاقات بأنها «متناقضة»، مؤكدة أنه «رغم أنه قد يكون هناك [أي في الأمم المتحدة] الكثير من الحديث عن إفريقيا، لكن ليس هناك الكثير من الحديث مع إفريقيا، وأقل من ذلك عن إفريقيا نفسها، ودورها في الأمم المتحدة»[1]. رغم ذلك، تعترف مؤسسة فريدريش إيبرت بحقيقة أن العلاقة بين المؤسستين «مرت بعدة تحولات»[2]، أحدها أن البلدان الإفريقية تشكل أكبر تجمع إقليمي في الأمم المتحدة، باستحواذها على أكثر من ربع مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لكن حجم المجموعة لم يُترجَم تلقائيًّا إلى قدرتها على اتخاذ مواقف وقراراتٍ استباقيّةٍ وموحدة. بل على العكس من ذلك، أصبح تنسيق المواقف والتحدث بصوتٍ واحد في الأمم المتحدة تحديًا مستمرًّا للدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة[3]. فهل يمكن على الإطلاق أن ننجح في قلب هذه العلاقة بين البلدان الإفريقية والأمم المتحدة من خيبة الأمل إلى الثقة والتعاون الأكثر فعالية، أو إلى وضع مربح للجانبين؟.

إن التاريخ الحديث ليس مُطَمْئِنًا في هذا السياق؛ لأنه يحكي العديد من الأحداث التي تدعم وجهات النظر والتصورات المتطرفة وغير المتطرفة للأفارقة، زمن ذلك ما يرون أنه تحيزاتٌ وأحكامٌ مسبقةٌ وتمييزٌ صارخ. وهذه الاتهامات تظهر في الغالب على سلوك بعض موظفي الأمم المتحدة الذين تنطق بها غطرستهم وقراراتهم المسيّسة بشكل غير مهني. إن الذاكرة الجماعية للأفارقة تذكرنا بالعديد من الأمثلة التي تزعج حكوماتهم بشأن سلوك وكالات الأمم المتحدة. واضطر العديد من هذه الحكومات إلى إصدار أوامر لأعداد لا حصر لها من موظفي الأمم المتحدة بالمغادرة؛ لأنهم تجاوزوا صلاحياتهم، ولم يلتزموا بالمبادئ التي توجه عقدهم المهني والأخلاقي.

علاوة على ذلك، فإن قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن بعض الأفارقة تمثل أيضًا مؤشرًا مهمًّا لمفهوم التمييز، بخاصة فيما يتعلق بمواقف الأعضاء الدائمين تجاه القادة الأفارقة، من خلال الاستخدام غير العادل للمحكمة الجنائية الدولية، ومن خلال الاستخدام غير العادل للمحكمة الجنائية الدولية، التي يعدّها العديد من الأفارقة محكمة أوروبية تستخدم القوة لمعاقبتهم. ويعتمد منطقهم على الانحياز المتأصل في أنظمتها، وأبرزها الاستثناء الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وجنودها في مناطق الحرب. ورغم أن الولايات المتحدة أعفت نفسها من أي ملاحقات قضائية في المستقبل أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تستخدمها بنشاط لمحاكمة آخرين، بخاصة الأفارقة. إنّ الولايات المتحدة اختارت الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية، لكنها استمرت في استغلال مجلس الأمن لإحالة الدول الإفريقية، مثل السودان- إلى سلطات هذه المحكمة التي تخضع للأمم المتحدة، واحتجاز جميع السكان أسرى من خلال عقوباتها.

من الأمثلة الممتازة على كيفية حدوث ذلك في قاعة مجلس الأمن ما يرويه لنا الدكتور ديفيد هويل[4]، وهو باحث بريطاني بارز ينتقد بشدة المعاملة غير العادلة للقادة الأفارقة، فيقول: "ليس هناك شك على الإطلاق في أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تعمدوا استخدام المحكمة الجنائية الدولية أداة لسياستهم الخارجية. وإحالة السودان وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية مثالان رئيسان، وقد أظهرت الإحالات بوضوحٍ الطبيعة السياسية للمحكمة الجنائية الدولية.

فقد جرى تسييس المحكمة الجنائية الدولية، داخل المحكمة، منذ البداية، حيث إنها منحت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة -أي الأعضاء الخمسة الدائمين في المحكمة العليا- حق إحالة الأشخاص إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذه العملية مستقلة عن المحكمة التي هي بحد ذاتها مؤسسةٌ مشكوكٌ فيها للغاية من الناحية القانونية والمهنية.

على الرغم من اعتراف هويل: «جرى إدراج هذه الآلية في نظام روما الأساسي، وأدت إلى شذوذ آخر، وهو أن الأعضاء الدائمين (وثلاثة من أصل خمسة منهم ليسوا أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية)، تمكنوا من إحالة غيرهم من الأعضاء (ليبيا والسودان) إلى محكمة لم يوقّعوا عليها.

والنتيجة في نهاية المطاف هي إحالة دولتين إفريقيتين بشكلٍ تعسفيٍّ إلى «محكمة» مشكوكٍ فيها إلى حدٍّ كبير، ومموّلة بأغلبية ساحقة من أوروبا ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصف ذلك جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية الغربية والأوروبية. إن المعايير المزدوجة والظلم والإيحاءات الاستعمارية لهذا وغيره من مظاهر المحكمة الجنائية الدولية تصمّ الآذان»[5]. وهذا يؤكّد عدم وجود إجماع بين العلماء أو منظومة الأمم، في الإجابة عن السؤال الأساسي حول الهدف الحقيقي للمحكمة الجنائية الدولية، والقانون الدولي الذي يُعتقَد أنه يحفظ كرامة الإنسان بعدلٍ وعلى قدم المساواة.

4 - مجالات التعاون:

تتبوّأ التنمية المقام الأول في مجالات التعاون، والأمم المتحدة تملك إستراتيجيات بشأن مناطق مختلفة من إفريقيا، ولاسيما منطقة الساحل والبحيرات الكبرى، مع تأثير محدود على الفقر والتنمية في مختلف البلدان. ويحظى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحضور أكبر في دعم إستراتيجية تحقيق الاستقرار في بحيرة تشاد. وهناك أيضًا تعاون

مباشر بين مختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسسات الاتحاد الإفريقي المتخصصة والجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[6]، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي[7]، وجماعة شرق إفريقيا[8]، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا[9]، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[10]، إلى جانب العديد من خطط الأمم المتحدة للتنمية، وآخرها أهداف التنمية المستدامة عام 2030. ومع ذلك، لن تتمكن العديد من البلدان الإفريقية من تحقيق الأهداف بحلول عام 2030، لأسباب مختلفة، إلى جانب التكلفة الباهظة لجائحة كوفيد 19، والأثر المدمر لتغير المناخ.

وفي هذا السياق، تُعَدّ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNECA التي أُنشِئت عام 1958 بوصفها هيئة إقليمية متخصصة تقوم بأنشطة اقتصادية واسعة النطاق- أحد أهم أشكال التعاون في الأمم المتحدة. تهدف اللجنة إلى تقديم التشاور وتنسيق السياسات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، فضلاً عن المساعدة الفنية للدول الأعضاء. كما أنها تساعد في العديد من مشروعات التنمية وقواعد البيانات والبنية التحتية في مجال النقل والطاقة والتجارة والتمويل وغيرها. وقد قدّمت اللجنة في سياق نشاطها الرئيس الإطار الإفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي، وهو الإطار الذي وضعته اللجنة ليكون بديلاً إفريقيًّا للبرامج التي تطبقها يتماشى مع أولويات القارة التنموية. وهذا الإطار هو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول الإفريقية، الذي يُعرَف ببرامج التكيف الهيكلي التقليدية.

إن دراسة التعاون بين الأمم المتحدة وإفريقيا في حل النزاعات وتسوية الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام- توجب النظر في العلاقات المعقدة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة UNSC ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي AU PSC، ومدى إسهاماتهما المشتركة في تسوية الصراعات والنزاعات الإفريقية. وبينما شكلت بعض الصراعات مهمةً صعبةً لمجلس الأمن، عُدَّت بمثابة اختبار حقيقيٍّ لمجلس السلم والأمن الإفريقي. وفي الواقع، كشفت القرارات المختلفة التي جرى اتخاذها لتسوية الصراع في دارفور السودان، على سبيل المثال- عن مدى اتساع نطاق التفاهم الذي لا يزال بعيدًا عن الحل رغم مهمتهما المختلطة. كان كلا الجانبين قادرين على إدراك حدودهما في التعامل مع الصراعات واسعة النطاق، ونقص الموارد المالية لمجلس السلم والأمن الإفريقي، والتدخلات الأجنبية المتكررة من خلال الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويتفق كبار الدبلوماسيين الروانديين على أن «بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة رغم كل عيوبها ساعدت في بعض حالات الصراع مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وحتى دارفور بالسودان. قد تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى الحالات

الرئيسة لإخفاق الأمم المتحدة التي لها بعد إقليمي. إذ كانت بعثة الأمم المتحدة موجودة هناك منذ عقود، ولكن لم يجرِ تحقيق أي شيء، لا عن طريق الاختيار ولا عن طريق الصدفة السيئة»[11].

وفيما يتعلق بالهجرة، أنشأ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ولجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي فريق عمل مشترك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للعمل على الوقاية وحماية المهاجرين وإعادتهم إلى وطنهم. وهي تعمل بشكل رئيس في ليبيا، حيث تجري إعادة آلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين ينتظرون العبور إلى أوروبا- إلى بلدانهم الأصلية.

وفي وقتٍ لاحق، جرت استشارة كلٍّ من مجلس السلم والأمن واللجنة الاستشارية لشؤون الهجرة في عملية إعداد ميثاق الهجرة المعتمد في المغرب. يعزو الدكتور محمد الغيراني وزير الخارجية الليبي السابق، الهجرة غير النظامية للشباب الإفريقي نحو أوروبا وغيرها من البلدان المتقدمة- إلى «الفرص الاقتصادية المحدودة في المقام الأول، والأنظمة القمعية، والصراعات التي لا نهاية لها»[12]. وأضاف إلى الأسباب؛ غياب الديمقراطية الحقيقية والهيمنة وعقدة الدونية الاجتماعية المقيتة، وأن ذلك كله «كان نتيجة إفقار هذه الشعوب التي تريد الهروب من معاناتها الطويلة»[13]. ويعتقد الغيراني أنه إذا كانت أوروبا جادة بشأن تخفيض هذه الفوضى الناجمة عن هجرة الشباب الأفارقة أو الحد منها أو إيقافها تمامًا، فعليها أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الإفريقية. «برأيي لا حل لها إلا برفع الأسياد الاستعماريينَ السابقينَ أيديهم الثقيلة عن بلدانهم المستعمرة سابقًا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، إذا كانت أوروبا تريد حقًّا الحد من الهجرة إليها»[14].

5 - التمثيل في مجلس الأمن:

إن التحدي الهائل الذي يواجه العلاقات الإفريقية بالأمم المتحدة، والذي يجب على الأمم المتحدة أن تتقبله- هو طلب إفريقيا البارز الذي طال انتظاره للحصول على مقعد دائم، أو مقاعد في مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أنه بسبب هذه القضية، فإن مستوى الثقة بين الدول الإفريقية والأمم المتحدة مهتز ومنخفض للغاية، بل غيابها في كثير من الحالات. وبعد أكثر من سبعين عامًا من وجودها، ما تزال القارة الإفريقية غير ممثَّلة بشكل دائم في مجلس الأمن باعتباره الهيئة الأكثر أهميةً في منظومة الأمم المتحدة. ما يجب أخذه في الاعتبار هو حقيقة أن التمثيل الإفريقي في مجلس الأمن أصبح مطلبًا عالميًّا أكثر فأكثر. ومؤخرًا، في يوم السبت 27 أغسطس 2022، وفي ختام «ندوة طوكيو الدولية حول التنمية في إفريقيا (تيكاد)» التي عُقِدت في تونس، دعت اليابان إلى «معالجة

الظلم التاريخي» لإفريقيا ومنحها مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، وإصلاح هذه المؤسسة التابعة للأمم المتحدة، وفق خطاب رئيس الوزراء فوميو كيشيدا.

وفي إعلان تونس، أعربت البلدان الإفريقية واليابان أيضًا عن «قلقها البالغ إزاء الوضع في أوكرانيا وتأثيره في الاقتصادات الإفريقية والعالمية»[15]. على الرغم من أن الشكوك الحقيقية حول الدعوة اليابانية قد أعرب عنها دبلوماسي سابق في الاتحاد الإفريقي قائلاً: «كان الهدف الإستراتيجي هو إصلاح الأمم المتحدة، وبشكل أساسي توسيع مجلس الأمن بمقعدين دائمين لإفريقيا. لن يحدث هذا خلال جيلنا إلا إذا تطورت الأحداث الفعلية في أوكرانيا بشكل كبير إلى الحرب العالمية الثالثة»[16].

من ناحية أخرى، قال السفير أحمد عيسى عوض، وزير الخارجية الصومالي: "إن إفريقيا هي ثاني أكبر مجموعة على وجه الأرض، من حيث الحجم والسكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا في كلا الجانبين. كما أنها تتبوّأ المرتبة الأولى من حيث عدد الدول ذات السيادة التي تضم ما يزيد قليلاً عن ربع أعضاء الأمم المتحدة»[17]. وأضاف أنه على الرغم من هذا الواقع، فإن إفريقيا ليس لها تمثيل في مجلس الأمن الدائم باعتبارها أهم جهاز في الأمم المتحدة. وربما كان هذا الوضع مقبولاً في بداية إنشاء الأمم المتحدة عام 1945، في الوقت الذي كانت فيه إفريقيا تحت الاستعمار باستثناء 4 دول. لكن هذا النظام الدولي غير العادل لا يمكن تصوره في عام 2022 ويجب التخلص منه. ولذلك، هناك حاجة ملحة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة والنظام الدولي بهدف تخصيص عضويتين دائمتين على الأقل لإفريقيا في الأمم المتحدة»[18].

ولا يُتَّهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم التمثيل فحسب، بل أيضًا بعدم التعاون مع المؤسسات الإفريقية المماثلة، مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. أشارت مجموعة الأزمات الدولية (ICG) إلى أنه منذ بداية عام 2019، اندلعت التوترات طويلة الأمد بين الطرفين «بشأن التعامل مع الأزمات الإفريقية، كما يتضح من الخلاف حول كيفية معالجة الاضطرابات السياسية هذا العام في السودان وتصاعد العنف في ليبيا. كان الخلاف الذي اندلع في ديسمبر 2018 حول الاستخدام المقترح للإسهامات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي- هو العامل الحافز للخلافات المكثفة»[19].

على الرغم من حقيقة أن غالبية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام تجري داخل إفريقيا، وبدون نتائج حاسمة، فإن بعض الأفارقة سيستمرون في رؤية هذه المهام على أنها عمل حقيقي، وتتقاسم القوى الكبرى الكعكة. وتُعَدّ جمهورية

الكونغو الديمقراطية ومالي أفضل الأمثلة على المهام المكلفة، ولكنها لم تحقق نتائج فعالة على أرض الواقع، وفقدت شعبيتها بين شعبي البلدين، إلى الحد الذي انعكس على شكل المطالبة برحيلها الفوري. ويلخص صوت من الصوماليين الأمر بقوله: «إن المخاطر الأمنية تمثل التحدي الأكبر أمام عمليات الأمم المتحدة، وتنفيذ المشروعات والبرامج بشكل مباشر لمصلحة الأشخاص المستضعفين ودعم مؤسسات الحكومة الصومالية. وللتخفيف من هذه المخاطر، تقوم الأمم المتحدة بالاستعانة بمصادر خارجية لهذه المخاطر من خلال منح المشروعات، بما في ذلك المشروعات الطارئة والتنموية، لكل من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية لتسهيل الوصول إلى المحتاجين. ووفقًا لتشخيصات الأشخاص العاديين، فإن الفضل في المشروعات التي تستعين بمصادر خارجية من قبل الأمم المتحدة يذهب إلى الشركاء المنفذين (المنظمات غير الحكومية)، لأن الأمم المتحدة تبقى غير مرئية إلى حد كبير على أرض الواقع»[20].

وقد خلصت مراجعة هذه العمليات من قبل لجنة برئاسة الرئيس السابق خوسيه راموس هورتا، رئيس تيمور الشرقية، إلى أن الأمم المتحدة ليست مستعدة لتغيير عقيدتها في حفظ السلام، ولن تمنح بعثاتها تفويضًا بالاشتباك المباشر مع الجماعات الإرهابية، ولا تكرار تجربة بعثة مشتركة في دارفور السودان، أو بعثة دعم مثل بعثة الاتحاد الإفريقي

في الصومال[21]. ولكن، بحسب ما أقرت مجموعة الأزمات الدولية هناك «ديناميكيات أعمق وأطول أمدًا في العمل، ممّا يقوض كلا المجلسين من الداخل، ويزيد من حدة المناقشات حول المؤسسة التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في السعي لتحقيق مهمتهما المشتركة. ولا يستطيع المجلسان التغلب على بعض هذه التحديات على الفور، لكن يستطيع كل منهما اتخاذ خطواتٍ عمليةٍ لخفض التوترات، وزيادة التعاون، وتحسين احتمالات الحد من الصراع في القارة بشكلٍ متواضع»[22].

إنّ الجهود المبذولة أخفقت في الحصول على مساعدةٍ ماليةٍ من الأمم المتحدة للبعثات الإفريقية الرائدة في مجال السلام والأمن؛ بسبب وجود العديد من الشروط المسبقة من نيويورك، أحدها المطالبات التي لا نهاية لها بدفع 25٪ من تكلفة أي عملية من صندوق السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. ربما وصل صندوق السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي إلى 500 مليون دولار، لكن هذا يمثل انخفاضًا طفيفًا عندما يتعلق الأمر بفرض الاستقرار أو الحفاظ على أي عملية سلام. علاوة على ذلك، اعتاد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي على النضال من أجل إرساء تقليد تعيين إفريقي لقيادة أي بعثة للأمم المتحدة في إفريقيا، وهو ما لم يحقق سوى نجاح ضئيل، ولاسيما عندما تكون للدول الخمس الدائمة العضوية مصالح وطنية في النزاع، ومثال ليبيا هنا يشهد على ذلك[23].

الخاتمة:

من الواضح أن المنظور الإفريقي للأمم المتحدة ليس إيجابيًّا كلّه. إذ لها نصيبها العادل من البداية غير السارة الملطخة بالتجارب الاستعمارية، والنهب المستمر لموارد القارة. علاوة على ذلك، فإن وجهات النظر القوية بين المثقفين والناشطين والسياسيين الأفارقة على حد سواء، التي يجب أن تفهمها الأمم المتحدة بشكل عادل- هي أن المنظمة الدولية تخدم مصالح القوى الغربية، أو في أحسن الأحوال، هي ليست سوى مناقشة المجتمع أكثر من كونها أداةً حقيقيَّةً للتغيير.

وإذا استمر دور إفريقيا في الأمم المتحدة كما هو من دون تغيير جادٍّ كبير من خلال التمثيل المناسب في وكالات الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن، فإن هذا التصور سيظل قائمًا، وسيتغلغل في الفهم العام لأدوارها. وما تزال البلدان الإفريقية، على الرغم من التقدم الاقتصادي والسياسي النسبي الذي حققته في السنوات الأخيرة، مرتبطة بحالة الضعف، وليسوا شركاء متساوين في المجتمع الدولي.

إن هذا الوضع الضعيف، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية داخل البلدان الإفريقية نفسها، إلى جانب القيود الناشئة عن الافتقار إلى القدرة المؤسسية، وشفافية الإدارة، والخلل التشغيلي للاقتصاد والسياسة، سوف يستمر في عرقلة أي جهود ملموسة لبناء السلام والأمن والاستقرار. ولا يمكن تصحيح هذا إلا إذا كان للأمم المتحدة هيكل ديمقراطي مناسب، لا يعطل مشروعيته قرار دولة واحدة؛ لأن نظام الفيتو الحالي الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون لم يعطِ بعد المساحة التي تستحقها إفريقيا للانضمام إلى هذا النادي المرموق للقوى الكبرى.

لذلك، يجب على الأمم المتحدة -إذا أرادت تحسين صورة علاقاتها في المستقبل- أن تعيد معايرة مسألة التمثيل في مجلس الأمن، مع منح إفريقيا حق النقض الدائم، ومعاملتها بوصفها صاحبة مصلحة حقيقية وشريكة متساوية في المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة.

الهوامش والمراجع:

1. فولكر ليمان، العلاقة بين إفريقيا والأمم المتحدة: من خيبة الأمل إلى تعاون أكثر فعالية. تقرير المؤتمر، مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) نيويورك، تاريتاون. استضافت كيب تاون بالتعاون مع مركز حل النزاعات (CCR)، مؤتمرًا لمدة يوم ونصف في الفترة (20-21) يونيو 2008.
2. ويتطلب التحول تعزيز الحوار بين الدول الإفريقية والأمم المتحدة، ولهذا السبب تناول مؤتمر مؤسسة فريدريش إيبرت بعض التحديات العالقة التي تواجه العلاقة بين الجانبين..http://www /fesglobalization.org/new_york (تاريخ الزيارة:15/08/2023)
3. في مؤتمر مؤسسة فريدريش إيبرت، سعى المنظمون للحصول على رؤى وتوجيهات سياسية من مجموعة متميزة من الدبلوماسيين الأفارقة وممارسي الأمم المتحدة والعلماء من القارة حول بعض التحديات التي يواجهها كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

https://library.fes.de/pdf-files/bueros/usa/05713.pdf (accessed on 15.08.2023)

4. ديفيد هويل، باحث بريطاني رائد في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، كتب العديد من الكتب، وألقى مئات المحاضرات، وظهر في العديد من البرامج موضحًا؛ لماذا سكون من الخطأ الكبير أن تقوم المحكمة العليا باستهداف الأفارقة فقط، واستهداف قادتهم الخاضعين لسلطة المحكمة الجنائية الدولية.
5. ديفيد هويل، الحرمان من العدالة: واقع المحكمة الجنائية الدولية. (مركز البحوث الإفريقية: 2014).
6. الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). أُسِّست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 28 مايو 1975 بموجب معاهدة لاغوس، وهي مجموعة إقليمية مكونة من 15 عضوًا مكلفة بتعزيز التكامل الاقتصادي في جميع مجالات نشاط الدول الأعضاء.
7. مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، أو باختصار SADC، هي منظمة إقليمية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب إفريقيا. أنشِئت في 17 أغسطس 1992، ثم حل محله المؤتمر التنسيقي لتنمية جنوب إفريقيا في 1 أبريل 1980.

8. جماعة شرق إفريقيا (EAC) هي منظمة حكومية دولية إقليمية تضم ست (6) دول شريكة، هي: بوروندي وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا، ويقع مقرها الرئيس في أروشا، تنزانيا.

9. المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، أُسِّست في أكتوبر 1983، وأنشأت أمانتها العامة في يناير 1985، وهي تضم حاليًا 10 دول أعضاء، هي؛ أنغولا وبوروندي والكاميرون والكونغو الوسطى والغابون وغينيا الاستوائية والكونغو الديمقراطية وسان تومي، وبرينسيبي، وتشاد. تبلغ مساحتها 6,640,600 كيلومتر مربع، ويُقدَّر عدد سكانها بـ130 مليون نسمة.

10. أُنشِئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) في شرق إفريقيا في عام 1996 لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (IGADD) التي أُسِّست في عام 1986 لتشمل حتى الآن: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا وإريتريا وجنوب السودان.

11. محادثة خاصة مع دبلوماسي رواندي، طلب عدم الكشف عن هويته، في 24 أغسطس 2022.

12. السفير الدكتور محمد الغيراني، وزير خارجية ليبيا السابق، في محادثة خاصة مع الكاتب، بتاريخ 25 أغسطس 2022.

13. السفير الدكتور محمد الغيراني، وزير خارجية ليبيا السابق، في محادثة خاصة مع الكاتب، بتاريخ 25 أغسطس 2022.

14. السفير الدكتور محمد الغيراني وزير خارجية ليبيا الأسبق في حوار خاص مع الكاتب بتاريخ 25 أغسطس 2022.

15. تحدث رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا عبر الاتصال بالفيديو في ندوة طوكيو الدولية حول التنمية في إفريقيا (تيكاد) في تونس العاصمة بتونس في 27 أغسطس 2022. https://www.france24.com/ar/7/20220829.

16. دبلوماسي رفيع المستوى في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، الذي فضل التحدث بالإجماع.

17. السفير أحمد عيسى عوض، وزير الخارجية والتعاون الدولي السابق لجمهورية الصومال الفيدرالية (يناير 2018 إلى نوفمبر 2020). أطول وزير خارجية بقاء في منصبه منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991.

18. السفير الدكتور محمد الغيراني، وزير خارجية ليبيا السابق، في محادثة خاصة مع الكاتب، بتاريخ 25 أغسطس 2022.

19. مجموعة الأزمات الدولية، قصة مجلسين: تعزيز التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إفريقيا، التقرير رقم: 279، https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/279-a-tale-of-two-councils.pdf. (25 يونيو 2019).

20. السيدة نيمو حسن، مديرة اتحاد المنظمات غير الحكومية الصومالية، من محادثة خاصة.

21. خوسيه راموس هورتا، (من مواليد 26 ديسمبر 1949، ديلي، تيمور الشرقية)، ناشط سياسي من تيمور الشرقية، شارك مع الأسقف كارلوس إف إكس. حصل مع الأسقف كارلوس إف إكس بيلو على جائزة نوبل للسلام عام 1996 لجهودهما في إحلال السلام والاستقلال في تيمور الشرقية التي كانت تحت السيطرة البرتغالية السابقة، والتي كانت تحت السيطرة الإندونيسية من عام 1975 إلى عام 1999. وشغل راموس هورتا منصب رئيس وزراء تيمور الشرقية من عام 2006 إلى عام 2007، ومنصب الرئيس من 2007 إلى 2012.

22. مجموعة الأزمات الدولية، قصة مجلسين: تعزيز التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إفريقيا، التقرير رقم: 279، https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/279-a-tale-of-two-councils.pdf . (25 يونيو 2019).

23. تشير كلمة P5، أو الخمسة الكبار، إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تنظيـم غـولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA